

عشية النقاش البرلماني: منظمة العفو الدولية تحت إيطاليا على إلغاء تجريم الهجرة غير الشرعية

مع استئناف مجلس الشيوخ الإيطالي النقاش حول إصلاح قانون العقوبات يوم الثلاثاء، فإن منظمة العفو الدولية تحت الحكومة الإيطالية على إلغاء اعتبار الهجرة غير الشرعية جريمة.

ومنذ اعتماد القانون في عام 2009، ما انفكت المنظمة تذكّر السلطات الإيطالية بأن جريمة "الدخول والإقامة بصورة غير شرعية" لا تتماشى مع التزامات إيطاليا الدولية بحقوق الإنسان.

ويُظهر بحث أجرته منظمة العفو الدولية ونشرته في ديسمبر/كانون الأول 2012 أن تجريم الهجرة غير الشرعية يخلق عقبات أمام إمكانية حصول المهاجرين غير الشرعيين على العدالة، وتزيد من تعرّضهم لاستغلال قوة عملهم.

وقد صمّنت منظمة العفو الدولية إلغاء تجريم الهجرة غير الشرعية في توصياتها التي قدمتها إلى جميع الأطراف السياسية قبل حلول الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ومن بين البرلمانيين الحاليين وافق أكثر من مئة برلماني على هذه التوصية المحددة والتزموا بالعمل بها في حالة انتخابهم.

وفي يوم الأربعاء، الموافق 15 يناير/كانون الثاني، بدأ في مجلس الشيوخ الإيطالي النقاش المتعلق بمشروع القانون الذي يطلب من الحكومة سن قانون حول بدائل عقوبة السجن بهدف تقليص الاكتظاظ في السجون، وسيُستأنف النقاش يوم الثلاثاء، الموافق 21 يناير/كانون الثاني. كما أن تعديلاً لمشروع القانون، من المقرر التصويت عليه من قبل مجلس الشيوخ بعد انتهاء النقاش، يتوقع إلغاء جريمة "الدخول والإقامة بصورة غير شرعية" الجنائية، التي ستصبح جريمة إدارية.